

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 242 ((رزين)) في ((تجريد الصحاح)) ، وابن الأثير في ((جامع الأصول)) .
وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة ، فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح
والسقيم . قال ((ما ليس فيه فلا تقبلوه)) . .

والطبقة الثالثة - مسانيد وجوامع ومصنفات صنف قبل البخاري ومسلم : (وفي زمانهم ،
وبعدهما ، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ
والصواب والثابت والمقلوب ، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار ، وإن زال عنها اسم
النكارة المطلقة ؛ ولم يتداول ، ما تفردت به ، الفقهاء كثير تداول ، ولم يفحص عن صحتها
وسقمها المحدثون كثير فحص ؛ ومنه ما لم يخدمه لغوي لشرح غريب ، ولا فقيه لتطبيقه بمذاهب
السلف ، ولا محدث ببيان مشكله ، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله ولا أريد المتأخرين المتعمقين
، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث ، فهي باقية على استتارها واختفائها
وخمولها ؛ كمسند أبي يعلى ، ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ومسند عبد
بن حميد والطيالسي ، وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني ، وكان قصدهم جمع ما وجوه ، لا
تلخيصه وتخذيبه وتقريبه من العمل . .

والطبقة الرابعة - كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين
الأوليين ، وكانت في المجاميع والمسانيد المختلفة ، فنوها بأمرها ، وكانت على السنة من
لم لم يكتب حديثه المحدثون : ككثير من الوعاظ المتشدين ، وأهل الأهواء والضعفاء ، أو
كانت من آثار الصحابة والتابعين ، أو من أخبار بني إسرائيل ، أو من كلام الحكماء
والوعاظ ، خلطها الرواة بحديث النبي سهواً أو عمداً ، أو كانت من احتملات القرآن والحديث
الصحيح ، فرواها بالمعنى قوم صالحون ، لا يعرفون غوامض الرواية ، فجعلوا المعاني أحاديث
مرفوعة ، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها
عمداً ، وكانت جملاً شتى في أحاديث مختلفة ، جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد . ومطنة هذه
الأحاديث كتاب ((الضعفاء)) لابن حبان ، وكامل بن عدي ،